محكمة قطر الدولية
ومركز تسوية المنازعات
QATAR INTERNATIONAL COURT
AND DISPUTE RESOLUTION CENTRE

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني،

أمير دولة قطر

الرقم المرجعي: [2023] QIC (F) 32

لدى مركز قطر للمال

المحكمة المدنية والتجارية

الدائرة الابتدائية

التاريخ: 27 يوليو 2023

القضية رقم: CTFIC0034/2023

هادي جلول

المدعي

ضد

خبراء حلول الائتمان للاستشارات ذ.م.م

المدعى عليه

الحكم

أمام:

القاضي د. رشيد العنزي

القاضي فريتز براند

القاضي يونج جيان جانج

القرار

1. يسدد المدعى عليه للمدعي على الفور مبلغ وقدره 16,875.00 ريال قطري، بالإضافة إلى فائدة بنسبة 5% سنويًا على المبلغ المذكور اعتبارًا من 22 مايو 2022 وحتى تاريخ السداد الفعلي.

2. يحق للمدعي أن يسترجع أي تكاليف تكبدها في ما يتعلق برفع هذه الدعوى على حساب المدعى عليه، على أن يتولى رئيس قلم المحكمة تقدير معقولية هذه التكاليف ما لم يتفق عليها الطرفان.

3. في حالة اتخاذ المدعي قرار بالمطالبة بالحد الأقصى للفوائد المترتبة على دعواه والبالغ 37,000.00 ريال قطري، يتعين على المدعي الالتزام بالمسار الطبيعي لهذه المطالبة عن طريق إشعار المحكمة والمدعى عليه بما ينتويه في غضون 14 يومًا من تاريخ هذا القرار.

الحكم

1. إن المدعي في هذه الدعوى هو السيد هادي جلول، والمدعى عليه هو خبراء حلول الائتمان للاستشارات ذ.م.م، شركة قائمة في مركز قطر للمال (**"QFC"**) ومرخصة للعمل في قطاع الخدمات المالية بمركز قطر للمال، ومن ثم فإن هذه المحكمة تختص بالبت في هذا النزاع بموجب المادة 9.1.3 من لائحة المحكمة وقواعدها الإجرائية (**"القواعد"**).

2. بسبب المبلغ ذي الصلة وطبيعة المسائل المثارة، لقد صُنفت الدعوى من قبل السيد رئيس قلم المحكمة ضمن مسار المطالبات الصغيرة المنظورة أمام هذه المحكمة بموجب توجيه الممارسة رقم 1 لسنة 2022. ولقد قررنا وفقًا له أنه من المناسب تحديد المسائل محل النظر في هذه الدعوى بناءً على المادة المكتوبة المعروضة أمامنا دون الاستماع للإثباتات أو الحجج الشفهية.

3. وقر في عقيدة المحكمة أن المدعى عليه قد أُخطر قانونًا بالدعوى وسُلمت له المستندات المعروضة أمامنا. وقد قررنا، عملًا بالمبدأ المقرر كقاعدة عامة في مسار دعاوى المطالبات الصغيرة، التعامل مع الأمر بوصفه طلب حكم مستعجل بموجب المادة 22 الفقرة 6 من القواعد، وتلاوة توجيه الممارسة رقم 2 لسنة 2019، دون النظر إلى عدم وجود طلب رسمي كما هو منصوص عليه في الفقرة 4 من توجيه الممارسة ذاته، لأننا نعتبر أن هذا يتفق مع روح إجراء مسار الدعاوى الصغرى ومضمونه والذي هو التعامل مع هذه الدعاوى على نحو سريع وموفر للتكلفة.

4. مع ذلك، فنحن في غنى عن قول أن الاستغناء عن طلب رسمي لا ينتقص من المتطلبات الموضوعية لإصدار حكم مستعجل، ومن ثم فإنه لا يزال على المدعي إثبات عدم وجود أي احتمال لنجاح المدعى عليه في الدفاع عن الدعوى في جلسة استماع في الإطار الزمني المحدد. إن عجز المدعى عليه عن تقديم إشعار اعتراض وعدم وجود ما يدحض النسخة الواقعية للمدعي ييسر مهمته، ولكنه لا ينتقص من المطلب الأساسي.

5. نشأت الدعوى عن عقد العمل المبرم بين الطرفين بتاريخ 24 يناير 2022 ("الاتفاقية")، ليحل محل العقد السابق حيث وظّف المدعى عليه المدعي للعمل مستشار أول اعتبارًا من 1 يونيو 2021، ومن المعروف أن علاقة العمل الناشئة على هذا النحو قد تم إنهاؤها في 22 ديسمبر 2022.

6. تستند المطالبة، كما هو مبين في نموذج المطالبة، على أساسين مختلفين. أولًا، يطالب المدعي بعلاوة تحفيزية بمبلغ 16,875.00 ريال قطري. ثانيًا، يطالب المدعي بمتأخرات الراتب لمدة 3 أشهر بمبلغ 37,000.00 ريال قطري؛ أي أن إجمالي مطالبات المدعي تبلغ 54,375.00 ريال قطري.

7. اعتمد المدعي، دعمًا لمطالبته بالعلاوة التحفيزية، على صيغة منصوص عليها في الاتفاقية يستحق المدعي وفقًا لها العلاوة التحفيزية في أثناء مدة توظيفه، ووفقًا لهذه الصيغة، أصبح المدعي مستحقًا مبلغ 750,00 ريال قطري

عن كل مليون عائد من معاملات يسرها المدعي بقيمة تزيد عن 5 مليون ريال قطري، على ألا تزيد العلاوة التحفيزية التي يحصل عليها المدعي عن 60% من المبلغ المحسوب في حالة قيام المدعى عليه بإحالة المعاملة إلى المدعي، كما نصت الاتفاقية على أنه يحق للمدعي الحصول على مبلغ العلاوة المحسوب على هذا النحو عند اعتماد المصرف أو المؤسسة المالية الأخرى المعاملة.

8. يعتمد المدعي بالإشارة إلى هذه الصيغة على معاملة مثبتة بالمستندات المرفقة طي هذه الدعوى، والتي بموجبها نجح المدعي في تيسير قرض إنشاء لأحد عملاء المدعى عليه، Structural - Mechanical Trading، بقيمة 37.5 مليون ريال قطري من بنك الدوحة بتاريخ 22 مايو 2022، وقد أحال المدعى عليه هذه المعاملة للمدعي. تم حسابه بناءً على الصيغة المتفق عليها، يدعي المدعي أنه يحق له الحصول على 16,875.00 ريال قطري (37.5 x 750 x 60%) في 22 مايو 2022.

9. وقر في عقيدة المحكمة أنه من غير المحتمل للمدعى عليه التقدم بدفاع ناجح عن الدعوى في مقابل نسخة الوقائع التي قدمها المدعي والتي لا يوجد ما يدحضها، ومن ثم فإنه يحق للمدعي حكم مستعجل بمبلغ 16,875.00 ريال قطري.

10. يبدو أنه من المتفق عليه في ما يتعلق بالمطالبة بمتأخرات الراتب أن المدعي تلقى راتبه وغيره من الامتيازات المستحقة له عند انتهاء توظيفه في ديسمبر 2022. أسس المدعي مطالبته براتب 3 شهور إضافية على العبارة المقتضبة نوعًا ما والواردة في نموذج المطالبة كالتالي:

تم تسوية الشكوى [أمام مكتب معايير العمل لدى مركز قطر للمال] بتاريخ 13 مارس 2022، وقد منحت بموجب هذه التسوية تعويضًا يتصل بمسألة أخرى مع الشركة بالإضافة إلى العلاوة غير المسددة. أطالب بالتعويضات التي تبلغ راتب ثلاثة شهور بإجمالي 37,000 ريال قطري.

11. لم تشكل هذه الادعاءات المقتضبة قناعة لدى المحكمة بأن المدعى عليه ليس لديه أي احتمال للدفاع بنجاح عن هذا الشق من الدعوى، ومن ثم، فإن المحكمة ترى أنه إذا رغب المدعي في المضي قدمًا في هذا الشق من دعواه، فإنه يتعين عليه (1) اتخاذ المسار العادي للتقاضي، و(2) إخطار هذه المحكمة والمدعى عليه بنيته القيام بذلك في غضون 14 يومًا من هذا القرار.

12. بالنظر إلى نجاح المدعي في الشق الأول من مطالبته، يتعين على المدعى عليه أيضًا سداد التكاليف المعقولة التي تكبدها المدعي في سبيل رفع الدعوى، إن وجدت.

بهذا أمرت المحكمة،

[توقيع]

القاضي فريتز براند

أودعت نسخة موقعة من هذا الحكم لدى قلم المحكمة.

التمثيل

مثّل المدعي نفسه.

لم يكن هناك مُمثل للمدعى عليه ولم يمثل أمام المحكمة.